العرب
السبت 2021/11/13
السنة 44 العدد 12239

رئيس وزراء عصبي غير متفرغ للولاية العامة في الأردن

شاكر رفايعة
كاتب أردني

يُعرف عن رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة بأنه "عصبي" المزاج وسريع الغضب لكنّ أحدا لم يلاحظ حدة انفعاله في أي من الجوانب الرئيسية المرتبطة بالحكم ولم يُسجل له أي اشتباك حول صلاحياته الدستورية في "الولاية العامة" على البلد.

اشتباكات رئيس الوزراء هي مع أشخاص وحول مسائل ينبغي أن تكون على الهامش وألا تثير اهتمام مسؤول بهذا المنصب، من المفترض أن لديه ما يكفيه من العمل للانشغال عما دونه من معارك هوائية، هي آخر ما يحتاجه الأردن الذي يعيش أزمة اقتصادية خانقة وتحاول أجهزة الحكم الخروج بصيغة ممكنة للإصلاح السياسي.

مواطن قال إن زوجة رئيس الوزراء تتقاضى مبالغ من مؤسسات حكومية دون وجه حق. اختار الخصاونة التوجه إلى القضاء والمطالبة بتعويضات مالية من كميل الزعبي المعتقل منذ حوالي أسبوعين.

هذه السريالية تنبئ بالطبائع الشخصية لرئيس الوزراء وتعكس الحالة التي وصل إليها هذا المنصب خلال العقود الأخيرة في المملكة، حيث يعلم الناس جيدا الحدود المرسومة لرئيس الوزراء في اتخاذ القرارات والمواقف

نائب جلس على المقعد المخصص لرئيس الوزراء في البرلمان إظهارا لاحتجاجه على رفع الأسعار. الخصاونة يغضب ويغادر مع فريقه الحكومي أولى جلسات الدورة الاستثنائية الأخيرة لمجلس النواب.

لم يشهد الناس أي غضبة للرئيس حين ارتفعت نسبة الفقر بين السكان إلى الربع وبطالة الشباب إلى النصف والدين العام إلى 50 مليار دولار، متجاوزا قيمة كل ما ينتجه البلد من سلع وخدمات.

ماذا لو جلس الخصاونة على أي مقعد متاح وكان أكثر تفرغا لجدول أعمال الدورة التي ازدحمت بـ11 مشروع قانون؟

لم يلاحظ الناس أي ملامح انفعال على رئيس الوزراء تجاه الحالة الحقوقية في المملكة وتقارير المنظمات الدولية والمحلية التي تنبه إلى مخاطر تقييد الحريات العامة واعتقال الناشطين وزيادة القيود على حرية التعبير.

نائب آخر قال لرئيس الوزراء "اتق الله" في معرض مطالبته بإصلاح طريق دولي يمر في دائرته الانتخابية، فما كان من الخصاونة إلا أن رد عليه بعبارات أوصلها الغضب إلى مستوى غير مفهوم "أنا متقي الله من قبل 5 آلاف سنة ولبعد 5 آلاف سنة"!

هذا الموقف على عجائبيته، احتاج إلى وساطة من أحد النواب لعقد "صُلحة" بين زميله ورئيس الحكومة في "عزومة" طويلة عريضة حضرها نواب ووزراء وأولمت فيها المناسف ليتناول فيها المتخاصمان الملح والزاد معا ويطويا صفحة الخلاف العميق!

هذه السريالية ربما تنبئ بالطبائع الشخصية لرئيس الوزراء لكنها بالتأكيد تعكس الحالة التي وصل إليها هذا المنصب خلال العقود الأخيرة في المملكة، حيث يعلم الناس جيدا الحدود المرسومة لرئيس الوزراء في اتخاذ القرارات والمواقف.

ما يعتبره الأردنيون تغوّلا على الحكومة من أجهزة الحكم الأخرى، يمثل العامل الأساسي في تحجيم دور رئيس الوزراء ووضع إطار صارم ومتفق عليه حول هامش التحركات المسموحة للحكومة، مع أن الدستور أناط بها "مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية".

هذه "الولاية العامة" تخلّى رؤساء الحكومات المتعاقبة عن أبرز مقوماتها، حتى بدا شاغل المنصب التنفيذي الأول مثل موظف في الإدارة الوسطى يؤدي ما يُطلب منه وحسب، إلى أن يتم استبداله سريعا بموظف آخر في المملكة التي اعتادت على كثرة تغيير الحكومات بمعدل حكومة جديدة كل سنة.

أليست معارك الخصاونة مناسبة ومنسجمة مع الحجم الحقيقي الذي باتت تنحصر فيه سلطات رؤساء الوزارات في الأردن؟ وعند ذلك لا ملامة ولا حرج في اعتقال كميل الزعبي بمداهمة أمنية وإصرار رئيس الحكومة على إكمال إجراءات التقاضي ومنها طلب تعويض بقيمة 28 ألف دولار من الزعبي الذي يبيع القهوة على الطريق.

لم تكن الحكومات هكذا في فترات سابقة من تاريخ المملكة. وفي مثل هذه "المعارك"، يتذكر الأردنيون رئيس الحكومة الراحل وصفي التل الذي شغل المنصب في ستينات القرن الماضي. وقال ذات يوم تعليقا على سجن مواطن شتمه "يلعن أبووصفي التل الذي تسجنون الناس من أجله".

من نافل القول إن على شاغلي المناصب العامة أن يتحملوا النقد وما هو أكثر منه أحيانا. غير أن رئيس الوزراء لم يتراجع، رغم كثرة المناشدات والدعوات، عن الشكوى القضائية ضد الزعبي التي قال إنه تقدم بها بصفته "الوظيفية والشخصية".

عصبية رئيس الوزراء غير قابلة للمراجعة أو التهدئة أو صرف النظر، وتظهر على خط آخر بعيد حتى عن توجهات العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الذي أمر قبل أشهر بوقف الملاحقات في القضايا التي تتضمن إساءة شخصية له أو ما تعرف بـ"إطالة اللسان".

وفي اشتباكاته مع النواب، ربما لا يلام الخصاونة أيضا وهو يعلم، مثل كل الأردنيين، بأن البرلمان ما هو إلا ديكور آخر في مؤسسة الحكم وأن ما يشهده الناس من مجلس النواب لا يعدو عن كونه استعراضات وشعبويات موجهة إلى الناخبين ووسائل الإعلام. وبالتالي فالاستعراض مسموح أيضا لرئيس الوزراء!

يراقب الناس هذا الأداء الفولكلوري ويتسلون به في حياتهم وسبل عيشهم التي باتت تضيق يوما بعد يوم حتى انطبع في أذهانهم أن الحكومة والبرلمان في واد، والحكم الحقيقي في واد آخر، ولربما هم أيضا في واد ثالث.

أما كان باستطاعة رئيس الوزراء الرد على النائب الذي دعاه إلى تقوى الله بالقول مثلا "شكرا. أنا أتقي الله"؟ لعل الله "يجعل لنا مخرجا" مما نحن فيه من أزمات.

حزب الجيش وأحزاب المغلوبين على أمرهم

علي الصراف
كاتب عراقي

فكرة أن الجيش السوداني يريد حماية البلاد وضمان استقرارها وأنه "جيش وطني"، أكذوبة حان الوقت لكي تُدحض.

إنه جيش له تاريخ أسود في ممارسة الانتهاكات والجرائم وأعمال التمييز ضد السودانيين. وهناك جوانب كثيرة منه تُنسب لها جرائم ترقى إلى جرائم حرب. وعمر حسن البشير الذي يُفترض أن تجري محاكمته على "جرائم حرب" و"جرائم ضد الإنسانية" في لاهاي بسبب أعمال قادها جيشه في دارفور وغيرها، كان في الواقع يحرك جيشا يتوافق مع تصوره للأمور، وإلا ما دامت الحرب، بكل ما انطوت عليه، لنحو عقد من الزمن من دون أن يعترض عليها ضابط واحد. ولا واحد، بمن فيهم عبدالفتاح البرهان هذا. فكيف صاروا الآن "وطنيين"؟ ومن أين جاءتهم الوطنية أصلا؟ هل نزلت عليهم كما ينزل الوحي؟ أم أن طباعهم هي التي توحي لهم: أن اركبوا الموجة، قبل أن تنقلبوا عليها؟

وهو جيش انقلابات. وإن لم يجد ضباطه مَنْ ينقلبون عليه، انقلبوا على بعضهم. هذا ما يقوله السجل التاريخي للبلاد منذ استقلالها حتى الآن. حتى ليحسب كل رفيع الرتبة أنه مؤهل لكي يجلس على مقعد الرئاسة متى ما تهيأت له الظروف.

وعندما حاولتُ أن أنقل سطورا من هذا السجل المخزي للمحاولات الانقلابية الناجحة والفاشلة التي قادها الجيش السوداني، منذ العام 1957، وجدت الصفحة امتلأت، فعدلتُ عن المحاولة.

ولشدة ولعه بالسلطة، فإنه "جيش سياسي" وليس جيشا عسكريا. هذه كذبة أخرى لا تحتاج أن تُدحض.

فقد ركب على السلطة في البلاد عددا من السنوات أطول بكثير مما قادها المدنيون. حتى لتبدو أحزابهم مجرد أدوات احتجاج، تنطلق ثم تُقمع. تُسترضى حينا، ثم تُركل أحيانا أخرى. وما من زعيم سياسي مدني عرفته البلاد إلا وتعرض للسجن والإهانة من جانب ضباط يُحركهم ضباط، حتى توفر لقادة الجيش شعور بالتعالي على كل طبقة المدنيين، لا لشيء إلا لأنهم اعتادوا إهانتها والاستخفاف بها.

وكان من بين أول ما فعله البرهان في انقلابه الأخير هو أنه اعتقل وزراء الحكومة ورئيسها. لأنه شعر أن ذلك هو أول ما يجب أن يفعله: إهانة مَنْ يعتبرهم أقل منه شأنا، والذين لا يساوي أي واحد، في نظره، ثمن حذائه المُبارك. ولكنه ترك وزيرة الخارجية، لأنها شبعت اعتقالات من قبل. بمعنى أنها تلقت من الإهانة ما يكفي، في عهد قائده البشير.

وإذا كان السودان قد تعرض للانقسام، فبسبب ما ظل الجيش يرتكبه من أعمال وحشية ضد سودانيي الجنوب، حتى أصبح الانفصال هو الحل. وفي هذا ما ينزع عن الجيش فكرة أنه "يحافظ على وحدة البلاد"، لأنه ما من أحد تكفل بتدميرها إلا هو.

ولكي يُنفذ انقلابا، فإن الجيش يمكن أن يبتدع أي ذريعة. البشير على سبيل المثال، انقلب على حكومة منتخبة، بسبب ارتفاع التضخم. فزاد تحت سلطته عشرة أضعاف. ويمكن لأي عسكري أن ينفذ انقلابا إذا ارتفعت أسعار الملح، أو إذا نقص البيض في الأسواق، أو إذا قالت عشيقة قائد اللواء إنها تتمنى له أن يكون رئيسا. فلأجل سواد عينيها، يعمل انقلابا، ويصبح وطنيا ويحمي سيادة البلاد واستقلالها.

الآن وقد عاد البرهان ليمارس استعلاءه على طبقة المدنيين، وليضيف اسمه إلى سجل الخزي العظيم، فقد حان الوقت، للسودانيين أن يتعاملوا مع جيشهم بواقعية. وهو أنهم مهما فعلوا، فإن جيشهم سينفذ ضدهم انقلابا آخر، ثم آخر، إلى ما لا نهاية. ولا يهم أي نوع من الحكومة يقيمون. يسارية أو يمينية، اشتراكية أو رأسمالية، ثورية أو رجعية، دينية أو لادينية، فإن الجيش سوف ينقلب عليها، في آخر المطاف، لأن الانقلابات هي المقصد، وهي مصدر شعور الجيش بالأهمية، وهي سبب استعلاء ضباطه على المدنيين المغلوبين على أمرهم.

حل هذا الجيش، لا يبدو خيارا واقعيا. لأن الجيش سوف ينقلب على أي حكومة تقول بذلك، حتى ولو تكاتف من حولها العالم بأسره، وحتى ولو انتهت البلاد إلى الغرق في قاع الجحيم.

ولا فائدة من الوقوع ضحية أعمال قتل وجرائم ضد الإنسانية بالنسبة إلى من اعتادوا ممارستها، وكأنها "حق طبيعي" لهم.

وبما أنه جيش مولع بالسياسة وراغب بالسلطة، ومعجب بنفسه، ويعتقد أنه قاد البلاد في تجاربه الانقلابية السابقة إلى الفلاح والتقدم والثراء الفاحش، فما الذي يمنع أن يتم منحه الفرصة لكي يتولى السلطة كحزب سياسي مثله مثل باقي الأحزاب الأخرى؟

الديمقراطية لعبة توافقات، على قواعد. وبدلا من استبعاد الجيش من ممارسة السلطة، فإنه يمكن عرضها عليه ليتولاها بوسائل ديمقراطية.

الجيش في السودان خلقه الله لكي يقوم بانقلابات وكل ما يحتاج السودانيون إليه هو أن يضعوا قواعد للّعبة لا تحرم الجيش من حقه في قيادة السلطة على سوية مع الأحزاب الأخرى

غياب هذه القاعدة، هو ما دفع البرهان إلى الشعور بالاكتئاب المبكر، فأسرع منقلبا. ولكن لا يزال من الممكن إقناع هذا الجيش بأنه يمكن أن يدخل المنافسة الديمقراطية كحزب يتطلع إلى السلطة، بشرط أن يدخل الانتخابات بسلام، ويخرج منها بسلام. يحكم إذا فاز، ويخرج من السلطة إذا خسر، وأن يكف عن القيام بأي انقلابات أخرى.

هذا هو "التقاسم" الصحيح للسلطة. إنه تقاسم يعطي كل طرف راغب بالسلطة حقه، من دون أن يغبط حق الطرف الآخر.

يمكن لهذا الجيش أن يدخل الانتخابات بالقول إنه يريد حماية البلاد واستقرارها، ويحافظ على وحدتها وأنه جيش وطني،... إلخ. لا توجد مشكلة. الكلام الرخيص لا يؤذي أحدا.

ويمتلك هذا الجيش ميزة تجعله يتفوق على الكثير من الأحزاب. فهو يستطيع أن يكون يساريا أو يمينيا، اشتراكيا أو رأسماليا، ثوريا أو رجعيا. كما يستطيع أن يكون كل هذا دفعة واحدة. فطالما أن طبيعته "الوطنية" المفرطة هي التي تقوده إلى طلب السلطة، فإنه يستطيع أن يتبنى كل الأيديولوجيات، حسب احتياجاته "الفكرية" كلها. وهو أمر لا تستطيع الأحزاب الأخرى أن تفعله.

هذا الجيش العظيم والمستعلي والذي "حافظ على وحدة البلاد"، يمكنه أن يُظهر قدرته ليس على إهانة الناس والاستخفاف بهم فقط، ولكن يمكنه أيضا أن يُظهر قدرته على الحكم وفقا للقواعد ذاتها التي تقبل بها الأحزاب الأخرى.

هذه الأحزاب تعرف، بحسب تاريخها، أنها كلما حاولت أن تتمسك بالقواعد الديمقراطية، انقلب عليها الجيش ليفرض قواعده هو، عنوة. فتضطر للاحتجاج وتعود البلاد لتدور في دائرة التخريب المتراكم. ولكنها عندما تقبل بالجيش كحزب سياسي، فإنه يستطيع أن يحكم من دون احتجاجات ضد سلطته الشرعية.

البرلمان، في عهد سلطة الجيش، سوف يكون أشبه بمعسكر، وهو قد يبدو مهزلة قياسا بديمقراطيات دول العالم الأخرى. ولكن هذه المهزلة أرحم من مهزلة الانقلابات المتواصلة.

بلا تقاسم سلطة، وبلا مجلس سيادة مشترك، وبلا نكران للواقع. الجيش في السودان، خلقه الله لكي يقوم بانقلابات. وكل ما يحتاج السودانيون إليه هو أن يضعوا قواعد جديدة للعبة لا تحرم هذا الجيش العظيم من حقه في قيادة السلطة، على سوية مع الأحزاب الأخرى.

لا حاجة طبعا لحماية البلاد من أي تهديد خارجي. السودان الذي لا يهدده أحد، يكفيه أن يحمي نفسه من جيشه.